

جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الوطنية

مداخلة

من قبل

السيد مانويل كافيرو
الأمين العام لمجلس الشيوخ في إسبانيا

بشأن

"نظام التصويت عن بعد في مجلس الشيوخ في إسبانيا"

دورة المناامة
آذار/مارس 2023

يعتبر التصويت عنصراً أساسياً في النشاط البرلماني الديمقراطي. في حين أن النقاش هو الأداة البرلمانية التي تسمح لأعضاء المجلس بالتعبير عن آرائهم السياسية المختلفة، التصويت هو الآلية المستخدمة للتعبير عن رغبات البرلمان من خلال اعتماد الاتفاقات.

وتحدد المادة 79 من الدستور الإسباني القواعد العامة للتصويت في المجالس. الفقرة 3- الفقرة ذات الصلة بأغراض هذه المداخلة- تنص على أن "تصويت أعضاء مجلس الشيوخ والنواب شخصي ولا يجوز تفويضه". يتكرر هذا المبدأ حرفياً في الفقرة 92.5 من البنود الدائمة لمجلس الشيوخ.

والاشتراط بأن يكون التصويت شخصياً يعني أن البرلماني هو الذي يقرر كيفية تصويته. ويمكنه القيام بذلك بحرية. في البرلمانات التي تتمتع فيها المجموعات السياسية ببنية صلبة، فإن الانضباط البرلماني هو الأداة المستخدمة للمساعدة في الحفاظ على نهج سياسي متجانس داخلها. يتم استخدام تدابير مختلفة لضمان اتباع تعليمات التصويت، مثل الإشارة إلى التصويت المقصود أو جزاءات المجموعة السياسية الداخلية لأولئك الذين يصوتون بشكل مختلف. ومع ذلك، يقرر كل برلماني في نهاية المطاف ما يصوت لصالحه.

بالإضافة إلى ذلك، يعني التصويت الشخصي أنه لا يمكن لشخص آخر الإدلاء به.

ولهذا السبب لا يمكن تفويض الأصوات، لمنع البرلماني من نقل قدرته على الإدلاء بأصواته إلى برلماني آخر حتى مع تفويض يحدد كيف يريد/ تريد التصويت. ويتبع المنطق القائل بأن التصويت يتم بعد المداولات مما يسمح بصوغ الحكم، وهو حكم يتم صوغه من قبل البرلماني شخصياً. إذا كان من الممكن تفويض التصويت ونقل حق التصويت إلى المندوب فلن يبقى ذلك شخصياً، وإذا تم منحهم تفويضاً يحدد كيفية التصويت فسيتمتعين القيام بذلك قبل المداولات وتجاوز منطق البرلمانية.

ومن الواضح أن هذا الوصف يتوافق مع سيناريو مثالي أكثر من الواقع العملي لمجالسنا. سيناريو مثالي وارد في جذور فكرة أن كل برلماني يمثل الشعب وأن القرارات المتخذة في البرلمان تُتخذ بعد المداولات، إذ يمكن للمناقشات المنطقية أن تقنع البرلمانيين الآخرين بآرائهم الخاصة. ربما لم يكن يرد برلمان مثل هذا.

وفي معظم الحالات يتم تحديد نوايا التصويت قبل بدء المناقشات. من النادر حدوث تغييرات في الآراء بعد المناقشات، وفي حالة حدوثها فإنها غالباً ما تؤثر على تصويت جميع أعضاء المجموعة السياسية. من النادر جداً أن يكسر البرلمانيون الخط السياسي في تصويتهم.



لكن ينبغي ألا نغفل عن هذه الركائز النظرية المتأصلة في جوهر البرلمانية وذات الصلة بما يلي.

حق التصويت وواجبه.

تجعل البنود الدائمة لمجلس الشيوخ التصويت حقاً وواجباً لأعضاء مجلس الشيوخ. بالإضافة إلى ذلك، أعلنت المحكمة الدستورية الإسبانية أن الحق الأساسي في شغل منصب برلماني (على النحو المنصوص عليه في المادة 23.2 من الدستور الإسباني) يتضمن، من بين حقوق أخرى، الحق في التصويت.

ومع ذلك، فإن ممارسة هذا الحق في التصويت (والوفاء بواجب القيام به) قد تتم إعاقتها أو منعها لأسباب مختلفة.

ومن الواضح أنه قد ترد ظروف واقعية تمنع البرلماني/ة من ممارسة حقه/ا في التصويت، بسبب استحالة حضور الجلسة شخصياً (الحضور في الجلسة هو أيضاً حق وواجب لأعضاء مجلس الشيوخ بموجب المادة 20.1 من بنود مجلس الشيوخ الدائمة).

تشمل مثل هذه الظروف:

- بعض الأمراض والحوادث والحمل والولادة.

- الأحداث التي تجعل من المستحيل الوصول إلى البرلمان، في بعض الأحيان بسبب الظواهر الطبيعية (مثل رماد البركان الذي يمنع الطائرات من الطيران، والزلازل التي تؤثر على البنية التحتية للنقل أو مبنى البرلمان الفعلي، والجائحة، وما إلى ذلك) وغيرها من المواقف بسبب اضطرابات النظام العام (مثل المظاهرات التي تمنع الوصول إلى مباني البرلمان، وإضرابات النقل التي تشل النقل، وما إلى ذلك).

وفي حالات أخرى، قد يرد خطأ فادح في نظام التصويت الإلكتروني، عندما يكون البرلمانيون حاضرين فعلياً في المجلس. في مثل هذه الحالات، يمكن استخدام الأنظمة التقليدية كرفع الأيدي أو ما شابهها، ومع ذلك، فهذه الأنظمة ليست عملية للغاية عندما يرد عدد كبير من الاقتراحات (معقدة بشكل خاص عندما يكون ترد تجزئة كبيرة في التمثيل السياسي، مما يجعل من الصعب إعادة فرز الأصوات بشكل مرئي).

والنوع الثالث من السيناريوهات قد يمنع ممارسة حق التصويت شخصياً ويبرر الإذن بالتصويت عن بُعد، وهو تلك التي تأخذ في الاعتبار أغراضاً أخرى تعد ذات صلة مما يؤدي إلى عدم حضور البرلماني فعلياً في البرلمان.



قد يكون هذا بسبب:

- تسهيل الدور المزدوج للبرلمانيين كأعضاء في المجالس البرلمانية الدولية أو الإقليمية أو دورهم كأعضاء في المؤسسات المحلية. وعلى المنوال نفسه، إذا كان البرلمانيون أعضاء في الحكومة أيضاً، فيمكن النظر في التصويت عن بُعد.

- إجازة الأمومة أو الأبوة لضمان توازن أفضل بين الحياة السياسية والأسرية.

التصويت عن بُعد في مجلس الشيوخ الإسباني.

تشمل القواعد التي تحكم التصويت عن بعد في نظام مجلس الشيوخ الإسباني - كما سنرى - بعض هذه الأساليب التي تجعل من الصعب أو المستحيل التصويت شخصياً في ظل ظروف مختلفة.

كما رأينا، فهو يستند إلى الحظر الدستوري للتفويض وأيضاً صعوبة استخدام تقنيات أخرى، تُستخدم عادةً في بعض البرلمانات - مثل الاستبدال المؤقت أو الاقتران - لكنها غريبة على التقاليد البرلمانية الإسبانية وصعبة التطبيق، خاصة هذا الأخير، حيث التمثيل السياسي مجزأ للغاية، كما هو الوضع حالياً في إسبانيا. لذلك، فإن الهدف هو معالجة هذه الظروف من خلال تنظيم التصويت عن بعد واستخدامه.

وتجدر الإشارة إلى أن التصويت عن بعد يستخدم فحسب في الجلسات العامة في مجلس الشيوخ. لم يتم تحديده في اللجنة حيث يجوز لأعضاء مجلس الشيوخ استبدال بعضهم البعض.

وهو يفترض أن تصويت البرلماني عن بعد في وضع يسمح له بمتابعة الجلسة والنقاشات عبر البث المباشر والأجهزة المحمولة.

المرحلة الأولى من التصويت عن بعد: 2013.

من خلال تعديل النظام الأساسي لمجلس الشيوخ، تم إدخال التصويت عن بعد لأول مرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2013 (بعد عامين من انتخاب مجلس النواب الإسباني)، مع المتطلبات التالية:

- ينبغي على عضو مجلس الشيوخ تقديم الطلب الذي يأذن به مكتب مجلس الشيوخ بعد ذلك.
- الحالات التي يمكن استخدامها في الطلب (مع الوثائق الداعمة) تشمل الحمل، أو إجازة الأمومة أو الأبوة، أو المرض الخطير الذي يحول دون حضور البرلماني لمجلس الشيوخ.



- يمكن استخدامه فحسب للتصويت على الأمور غير القابلة للتجزئة، التي تستثنى-بشكل أساسي وليس فحسب-التصويت على القوانين وتعديلاتها.
 - ينبغي الإدلاء بالتصويت قبل مناقشة القضية، لضمان استلامها في الوقت المحدد (بسبب حالة التكنولوجيا الناشئة في هذا المجال) وإضافتها من قبل رئيس البرلمان إلى الأصوات المدلى بها شخصياً.
- ومن دون المساس بالفحص اللاحق للجوانب الأخرى، تجدر الإشارة إلى أن هذا الاحتمال كان محدود الاستخدام للغاية، نظراً لقلّة الأمور التي ينطبق عليها، وقبل كل شيء، لأنه لا يمكن استخدامه للتصويت على معظم البنود المهمة على جدول الأعمال. ومع ذلك، كان منصة اختبار مفيدة لما سيأتي.
- المرحلة الثانية من التصويت عن بعد: الجائحة (2020).

وردت الحاجة إلى جميع أنواع الحلول لضمان استمرار مجلس الشيوخ في العمل أثناء جائحة كوفيد-19 مثل جميع البرلمانات.

وكان من بينها الاتفاق السياسي على الحد من التواجد الشخصي لأعضاء مجلس الشيوخ في المجلس لإبطاء انتشار الفيروس قدر الإمكان. كان هذا اتفاقاً سياسياً ولم يكن ملزماً قانوناً لاحترام حق كل عضو في مجلس الشيوخ في الحضور. هذا القيد يعني أنه لم يكن من الممكن استخدام نظام التصويت الإلكتروني الشخصي.

ووافق مجلس الشيوخ (عن طريق قاعدة تكميلية للبنود الدائمة الصادرة في 9 حزيران/يونيو 2020، والتي أصدرها رئيس مجلس النواب) على تفعيل التصويت عن بُعد لجميع أعضاء مجلس الشيوخ على أساس إلزامي، بما فيهم الحاضرون شخصياً. كان من الضروري إعطاء الأولوية لشروط تصويت متساوية لجميع أعضاء مجلس الشيوخ. تم تعطيل نظام التصويت الشخصي.

وتم استخدام التصويت عن بعد لجميع عمليات التصويت، بغض النظر عن البند الوارد على جدول الأعمال. تم السماح بفترة زمنية كافية للتصويت لضمان (1) أن موضوع التصويت معروف، (2) أن التصويت قد تم الإدلاء به، (3) أنه تم استلامه، (4) أنه تم عدّه و (5) أنه يمكن حلّ أي مشكلات تقنية تنشأ عن عملية التصويت.

ويتم التصويت دائماً بمجرد الانتهاء من المناقشة حول الموضوع المعني.

وبانت القاعدة التكميلية متقدمة في تشرين الأول/أكتوبر 2021 عندما عاد جميع أعضاء مجلس الشيوخ بأنفسهم. ومع ذلك، تم تمرير قاعدة تكميلية جديدة في 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 مع الموجة السادسة



من الجائحة (أوميكرون) (التي تم تطبيقها أيضاً في أي جلسات عامة حيث ورد فشل في نظام التصويت بالحضور الشخصي).

كما أتاح هذا التصويت في الاقتراع لانتخاب أعضاء الهيئات المعينة من قبل مجلس الشيوخ (مثل مجلس إدارة مؤسسة الإذاعة والتلفزيون العامة).

المرحلة الثالثة (والحالية) من التصويت عن بعد: 2022.

في نيسان/أبريل 2022، وعلى أساس تقني تم اختباره خلال مرحلة الجائحة، تم تعديل المادة 92 من النظام الأساسي لمجلس الشيوخ. حددت الفقرة 3 القواعد العامة للتصويت الإلكتروني عن بعد:

- يقدم عضو مجلس الشيوخ الطلب مع الوثائق الداعمة ويمنح المكتب الإذن بذلك.
- يمكن التصويت بهذه الطريقة لجميع البنود المدرجة على جدول الأعمال (باستثناء تلك التي تم حلها بالموافقة) ولأي نوع من أنواع التصويت.
- يمكنهم تقديم طلب للظروف التالية: "... إجازة الحمل والأمومة والأبوة، أو الظروف الاستثنائية أو غير المتوقعة التي قد تثبت بشكل كافٍ لمنع أعضاء مجلس الشيوخ من حضور تلك الجلسات، مثل الحوادث أو القضايا الصحية أو حضور الاجتماعات الدولية".
- يتم دائماً الإدلاء بالأصوات عن بعد بمجرد الانتهاء من المناقشة حول الموضوع المعني، خلال الفترة الزمنية التي يحددها الرئيس. في نهاية هذه الفترة، سيتم الإدلاء بالأصوات بالحضور الشخصي، في الوقت الذي يعلنه رئيس المجلس. يقوم نظام التصويت بجمع الأصوات التي تمت عن بعد والأصوات التي تم الإدلاء بها بالحضور الشخصي.

بالإضافة إلى ما تقدم، تنص المادة 92 (4) الجديدة من النظام الأساسي على ما يلي: "في الأحداث غير العادية، مثل الكوارث والنكبات والأزمات الصحية وتعليق الخدمات العامة الأساسية للمجتمع، وكذلك في تلك الأحداث غير العادية التي لا يجوز فيها إقامة النشاط البرلماني العادي في قصر مجلس الشيوخ، أو التي لا يجوز فيها إجراء التصويت الإلكتروني بالحضور الشخصي، يحق لرئيس مجلس النواب، بالاتفاق مع مجلس المتحدثين الرسميين، التقرير بأن يبدلي جميع أعضاء مجلس الشيوخ بأصواتهم عبر الإجراء الإلكتروني عن بعد".
يخصص اعتماد في البند الدائم لمثل تلك الحالات التي أدت إلى القواعد التكميلية المذكورة أعلاه.



الجوانب التقنية الأساسية للنظام.

من وجهة نظر تقنية، تم تطوير تطبيق التصويت الإلكتروني عن بعد بواسطة خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجلس الشيوخ.

يمكن لأعضاء مجلس الشيوخ المصرح لهم بالتصويت عن بُعد الوصول إلى تطبيق التصويت من أي جهاز كمبيوتر أو جهاز لوحي أو هاتف محمول. عليهم إدخال اسم المستخدم وكلمة المرور.

وعند فتح التصويت عن بُعد، ينبغي على عضو مجلس الشيوخ اختيار "نعم" أو "لا" أو "امتنع عن التصويت" لكل من المسائل المطروحة للتصويت. يمكنهم مراجعة الخيارات وعندما يريدون الإدلاء بأصواتهم، فإنهم يقبلون الاختيار ويدخلون رمز الأمان خارج السجل (OTR) المستلم على هواتفهم المحمولة. في الوقت الحالي، هذه هي الطريقة التي يضمن بها النظام الطبيعة "الشخصية" للتصويت. ومع ذلك، فمن الواضح أنه ليس مضموناً بنسبة 100٪. تتم دراسة إمكانية استخدام التعرف على الوجه على الهواتف المحمولة لإيلاء المزيد من الضمان.

ويتم استلام الأصوات بواسطة أنظمة الكمبيوتر في مجلس الشيوخ، ويقوم التطبيق بإعدادها لإضافتها إلى الأصوات الشخصية. بمجرد إجراء التصويت شخصياً، فإن النتائج المعروضة على الشاشات في القاعة العامة وتلك المنشورة على الموقع تعكس الأصوات التي تم الإدلاء بها شخصياً وتلك التي تم الإدلاء بها عن بُعد.

وليس من الممكن حالياً من الناحية التقنية إجراء التصويت عن بُعد والتصويت الشخصي بآن معاً. ينبغي إجراء التصويت الشخصي بعد التصويت عن بُعد، مما يعني أنه إذا كان يرد تغيير في الرأي في طريقة تصويت المجموعة السياسية، فلا يمكن لأولئك الذين صوتوا عن بُعد تغيير تصويتهم خلال هذه الفترة الزمنية.

وعلى أي حال، لا يزال النظام الإلكتروني للتصويت الشخصي محبوباً أمام أعضاء مجلس الشيوخ المصرح لهم بالتصويت عن بُعد. لذلك لا يستطيع البرلماني نفسه الإدلاء بصوتين.

اعتبارات أخرى تتعلق بالتصويت عن بعد.

يمكن إجراء تقييم لحالات التصويت عن بعد:

(أ) إجازة الحمل أو الأمومة أو الأبوة: تلك التي نشأت في قاعدة التصويت عن بعد في العام 2013، لتحقيق التوازن بين الحياة البرلمانية والحياة الأسرية. نظراً لأن هذا هدف له ما يبرره جيداً، فإن السؤال المطروح هو ما إذا كان البرلماني في مثل هذه الحالة يحقق التوازن حقاً، أو ما إذا كان يفعل ذلك على نطاق محدود للغاية عند التصويت عن بُعد. لأنه عندما يتم اتخاذ تدابير لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الأسرية، يأخذ

العمال إجازتهم بالكامل من دون أي عبء عمل. ومع ذلك، فإن البرلمانين مطالبون بممارسة حقهم في التصويت خلال إجازة الأبوة أو الأمومة، التي تتضمن متابعة الجلسة، والأعمال التحضيرية، وما إلى ذلك. ولما كان الأمر كذلك، يُتوقع منهم القيام بعملهم، مما يحد من هذا التوازن.

(ب) في حالات المرض أو الحادث: إذا كان المرض أو الحادث خطيراً، فهل يستطيع البرلمان متابعة الجلسة والإدلاء بصوته؟ إن لم يكن كذلك، فهل يمنعه من التواجد في المجلس؟ وإذا كان شخص ما يخضع لعملية جراحية؟

(ج) حضور الاجتماعات الدولية: الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي، على سبيل المثال. هل يمكن لشخص أن يشارك في لجنة أو اجتماع عام ويبدلي بصوته في مجلس الشيوخ؟ ربما. لكن هل يمكنه متابعة المناقشات في كلا المنتديين؟

(د) إن اتساع الصياغة المستخدمة في النظام الأساسي (الحالات "... مثل ...") يفتح الباب أمام تفسيرات قد تكون في غاية المرونة ومن المحتمل أن تؤدي إلى مشاكل.

والممارسة البرلمانية المعتادة والمنطقية المتمثلة في تمديد المفاوضات السياسية لبعض القضايا التي سيتم التصويت عليها قبل التصويت مباشرة (تعديلات على القوانين، على سبيل المثال)، تتضمن تأخيرات في التصويت عن بُعد، التي تؤثر على إدارة جدول الأعمال وتتطلب أحياناً تعليق الجلسة لإتاحة الوقت الكافي لأولئك الذين يصوتون عن بُعد من أجل فهم نص المسألة التي سيتم التصويت عليها بشكل سليم.

كما يستلزم نظام التصويت عن بُعد صرامة في عملية التصويت بالحضور الشخصي، تمنع أو تجعل من الصعب للغاية، على سبيل المثال، تغيير ترتيب التصويت الخاص بالتعديلات.

UNION INTERPARLEMENTAIRE



INTER-PARLIAMENTARY UNION

Association of Secretaries General of Parliaments

COMMUNICATION

by

Mr Manuel CAVERO
Secretary General of the Spanish Senate

on

“Remote voting in the Spanish Senate”

Manama Session
March 2023

Introduction.

Voting is a central element of democratic parliamentary activity. While debate is the parliamentary instrument that allows members of the chamber to express their various political opinions, voting is the mechanism used to express the wishes of the parliament, through the adoption of agreements.

Article 79 of the Spanish Constitution establishes the general rules for voting in the Chambers. Section 3 – the relevant section for the purposes of this communication – provides that “*the vote of Senators and Deputies is personal and may not be delegated.*” This precept is repeated verbatim in Section 92.5 of the Senate Standing Orders.

The requirement for the vote to be personal implies that it is the parliamentarian that decides how he/she votes. And he/she can do so freely. In parliaments where political groups have a rigid structure, parliamentary discipline is the instrument used to help maintain a homogenous political approach within them. Various measures are used to ensure that voting instructions are followed, such as indicating the intended vote or internal political group fines for those who vote differently. However, each parliamentarian ultimately decides what he/she votes for.

In addition, personal voting means that it cannot be cast by another person.

That is why votes cannot be delegated, to prevent the parliamentarian from transferring his/her ability to cast the vote to another parliamentarian, even with a mandate specifying how he/she wants to vote. It follows the logic that voting takes place after deliberation, which allows for judgment to be formed, one that is formed personally by the parliamentarian. If the vote could be delegated and the voting right were to be transferred to the delegate, it would no longer be personal, and if they were given a mandate specifying how to vote, it would have to be done before the deliberation, breaking the logic of parliamentarianism.

Obviously, this description corresponds more to an ideal scenario than the practical reality of our assemblies. An ideal scenario that is found in the roots of the idea that each parliamentarian represents the people and that the decisions taken in parliament are made after deliberation, in which the rational of the discussions could convince the other parliamentarians of one's own views. Maybe a parliament like this has never existed.

In most cases, voting intentions are decided before the start of debates. Changes of opinion following the debates are rare, and if they do occur, they most often affect the vote of all members of the political group. It is very rare for parliamentarians to break party line with their vote.

But we should not lose sight of these theoretical pillars which are inherent to the essence of parliamentarism and are relevant to what follows.

Right and duty of voting.

The Senate Standing Orders make voting a right and duty of senators. In addition, the Spanish Constitutional Court declared that the fundamental right of holding parliamentary office (as established by Article 23.2 of the Spanish Constitution) includes, among other rights, the right to vote.

However, the exercise of this right to vote (and fulfilment of the duty to do so) may be hindered or prevented for different reasons.

Clearly, there may be factual circumstances that prevent a parliamentarian from exercising his/her right to vote, due to the impossibility of physically attending a session (attendance at the session is also a right and a duty of senators under Article 20.1 of the Senate Standing Orders).

Such circumstances include:

- Certain illnesses, accidents, pregnancy and childbirth.
- Events that make it impossible to reach parliament, sometimes due to natural phenomena (such as volcano ash preventing planes from flying, earthquakes that affect the transport infrastructure or the actual parliament building, a pandemic, etc.) and other situations due to disturbances of public order (such as demonstrations that block access to parliament buildings, transport strikes that bring transport to a halt, etc.).

In other cases, there may be a critical fault in the electronic voting system, when parliamentarians are physically present in the chamber. In such cases, traditional systems such as a show of hands or alike could be used, however, these are not very practical when there are large numbers of votings (particularly complex when there is significant fragmentation in political representation, making it difficult to visually recount the votes).

A third type of scenario that may prevent the exercise of the right to vote in person and justify the authorisation of remote voting are those that take into account other purposes that are considered relevant resulting in the parliamentarian not being physically present at parliament. This could be due to:

- Facilitating the dual role of parliamentarians as members of international or regional parliamentary assemblies or their roles as members of local corporations. In this same vein, if parliamentarians are also members of government, remote voting may be considered.
- Maternity or paternity leave, to ensure better balance between political and family life.

Remote voting in the Spanish Senate.

In the Spanish Senate system, the rules governing remote voting include - as we shall see - some of these modalities in which different circumstances make it difficult or impossible to vote in person.

As we have seen, it is based on the constitutional prohibition of delegation and also the difficulty of using other techniques, typically used in some parliaments - such as temporary substitution or pairing -, but alien to the Spanish parliamentary tradition and difficult to apply, especially the latter, where political representation is highly fragmented, as is currently the case in Spain. The aim is therefore to address such circumstances through the regulation and use of remote voting.

It should be noted that remote voting is only used in plenary sessions in the Senate. It is not specified in the Committee as senators may substitute each other.

It assumes that the parliamentarian voting remotely is in a position to follow the session and the debates via streaming and mobile devices.

The first phase of remote voting: 2013.

By way of amendment to the Senate Standing Orders, remote voting was introduced for the first time in November 2013 (two years after the Spanish Congress of Deputies), with the following requirements:

- The senator must make the request which is then authorised by the Senate Bureau.
- The cases that may be used in the request (with supporting documentation) include pregnancy, maternity or paternity leave, or serious illness that make it impossible for the parliamentarian to attend the Senate.
- It can only be used for voting on matters that are not susceptible to fragmentation, which excludes - primarily but not only - voting on laws and their amendments.
- The vote must be cast before the issue is debated, to ensure it is received on time (due to the state of emerging technology in this area) and is added by the Speaker to the votes cast in person.

Without prejudice to the subsequent examination of other aspects, it should be noted that this possibility was very limited in its use, due to the few matters to which it was applicable and, above all, because it could not be used for voting on the most important items on the agenda. Nevertheless, it was a useful test bench for what was to come.

Second phase of remote voting: the pandemic (2020).

All kinds of solutions were required to ensure that the Senate, like all parliaments, could continue to function during the COVID-19 pandemic.

Among them was the political agreement to limit the physical presence of senators in the chamber to slow the spread of the virus as much as possible. This was a political agreement and not legally binding so as to respect each senator's right of attendance. This limitation meant that it was not possible to use the in person electronic voting system.

The Senate agreed (by means of a Supplementary Rule to the Standing Orders of 9 June 2020, issued by the Speaker) to establish remote voting for all senators on a mandatory basis, including those present in person. It was considered necessary to prioritise equal voting conditions for all senators. The system of voting in person was deactivated.

Remote voting was used for all voting, regardless of the item on the agenda. A sufficient period of time was allowed for voting to ensure (1) that the subject of the vote was known, (2) that the vote was cast, (3) that it was received, (4) that it was counted and (5) that any technical problems arising from the voting process could be resolved.

Voting always took place once the debate on the corresponding issue had been concluded.

The Supplementary Rule became obsolete in October 2021 when all senators returned in person. However, a new Supplementary Rule was passed on 30 November 2021 with the sixth wave of the pandemic (Omicron) (which was also applied in any plenary sessions where there were failures in the in-person voting system).

This also allowed for ballot voting to elect members of bodies appointed by the Senate (such as the Board of Directors of the Public Radio and Television Corporation).

The third (and current) phase of remote voting: 2022.

In April 2022, and on the technical basis tested during the pandemic phase, Article 92 of the Senate Standing Orders was amended. Section 3 established the general rules for remote electronic voting:

- The senator makes the request with the supporting documentation and the Bureau gives its authorisation.

- The vote can be cast by this method for all items on the agenda (except those resolved by assent) and for any type of voting.
- They may submit a request for the following circumstances: “... *pregnancy, maternity and paternity leave, or exceptional or unforeseeable circumstances that may be sufficiently proved to prevent the senators from attending those sessions, such as accidents, health issues or attendance at international meetings*”.
- Remote votes are always cast once the debate on the corresponding issue has been concluded, within the time period allocated by the Speaker. At the end of this period, votes will be cast in person, at the time announced by the speaker. The voting system adds up the remote votes and those cast in person.

In addition to the above, the new Article 92(4) of the Standing Orders provides as follows: “*In extraordinary events, such as catastrophes, disasters, health crises, suspension of essential public services for the community, as well as in those extraordinary events in which the normal parliamentary activity may not be held in the Senate Palace, or in which the in-person electronic vote procedure may not be used, the Speaker, in agreement with the Board of Spokespersons, may resolve that all senators cast their vote by the remote electronic procedure.*” Provision is made in the Standing Orders for cases such as those which gave rise to the above-mentioned Supplementary Rules.

Basic technical aspects of the system.

From a technical point of view, the application for remote electronic voting was developed by the Senate’s ICT services.

Senators authorised to vote remotely can access the voting application from any computer, tablet or mobile phone. They have to enter the username and password.

When remote voting opens, the senator must select “yes”, “no” or “abstain” for each of the matters put to vote. They can review the options and when they want to cast their vote, they accept the selection and enter the OTR code received on their mobile phone. For now, this is how the system guarantees the “personal” nature of the vote. However, it is clearly not 100% guaranteed. The possibility of using facial recognition on mobile phones is being studied to give further assurance.

The votes are received by the Senate’s computer systems and the application prepares them to be added to the in-person votes. Once the vote takes place in person, the results shown on the screens in the plenary hall and those published on the website reflect the votes cast in-person and those cast remotely.

It is currently not technically possible to have remote voting and in-person voting at the same time. In-person voting needs to be held after remote voting, which means that if there is a change of opinion in the way a political group votes, it is not possible for those who voted remotely to change their vote during this period of time.

In any case, the electronic system for in-person voting remains blocked for senators authorised to vote remotely. So the same parliamentarian cannot cast two votes.

Other considerations regarding remote voting.

An evaluation can be carried out on the cases for remote voting:

- a) Pregnancy, maternity or paternity leave: those at the origin of the remote voting rule in 2013, to balance parliamentary and family life. As this is a well-justified aim, the question is whether the parliamentarian in such a situation really does achieve balance, or whether they only do so to a very limited extent when voting remotely. Because when measures are taken to balance work and family life, workers generally take their leave in full without any workload. Yet, parliamentarians are required to exercise their right to vote during paternity or maternity leave, which involves following the session, preparatory work, etc. Being so, they are expected to do their work, limiting this balance.
- b) In the cases of illness or accident: if the illness or accident is serious, is the parliamentarian in a position to follow the session and cast a vote? If not, does it prevent them from being in the chamber? And if someone is going through surgery?
- c) Attendance at international meetings: IPU Assembly, for example. Can someone participate in a committee or plenary meeting and cast a vote in the Senate? Maybe. But can they follow the debates in both forums?
- d) The broadness of the formulation used in the Standing Orders (cases "... *such as*...") opens the door to interpretations that may be overly flexible and potentially create problems.

The usual and logical parliamentary practice of extending the political negotiation of some of the issues to be voted on to immediately before the vote (amendments to laws, for example), involves delays in remote voting that affect the running of the agenda and sometimes require the suspension of the session to allow those voting remotely sufficient time to have a proper understanding of the text of the matter to be voted on.

The remote voting system also entails rigidity in the in-person voting process that prevents or makes it extremely difficult, for example, to change the voting order of the amendments.